اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٢٨٠	١٢٩٠
اليورو	١٦٥٠	١٦٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٣٥٠	٢٣٧٥
الدينار الاردني	١٩٠٠	١٩٢٥
الدرهم الاماراتي	٣٧٠	٣٨٠
الريال السعودي	٣٢٠	٣٣٠
الليرة السورية	٢٢	٢٣

اسعار الفواكه والخضر

الطماطة	٧٥٠
الخيار	٧٥٠
الباذنجان	٧٥٠
البطاطا	١٠٠٠
البصل	١٠٠٠
الخس	٧٥٠
البرتقال	١٢٥٠
الموز	١٥٠٠
التفاح الاحمر و الاصفر	١٥٠٠
الليمون	١٢٥٠

جدوى تـأهيل المشـاريع الـصنـاعيـة في القـطـاع الخـاص العـراقي

(١-٢)

لقد شهدت العقود الاولى بعد تأسيس الدولة العراقية نشوء الكثير من المشاريع الصناعية للقطاع الخاص ، فضلاً عن مساهمته مع الدولة في بعض المشاريع.. كالسمنت وغيرها ، خاصة بعد صدور قانون تشجيع الصناعات لعام ١٩٢٩, الا ان تلك اللبنات الاولى لم تستمر بنفس المسيرة بعد وضوح التوجهات العامة للحكم الملكي وطبيعة السلطة المهيمنة على مقاليد الحكم. فقد كشف المعنيون عن نياتهم المادية في العمل على تحقيق اقصى الارباح وبأسرع وقت ممكن بدلاً من الدخول في استثمارات طويلة الاجل ، وارتأت هذه السلطة واعوانها التوجه نحو الاستثمارات الزراعية ذات الطبيعة الاقطاعية وكذلك نحو العمل التجاري في فتح باب الاستيراد على مصراعيه مع تخفيض الرسوم الكمركية بدل التوجه نحو الاستثمار الصناعي طويل الامد.

ومع ذلك فقد استطاعت الطبقة الناشئة الجديدة من البرجوازية ان تشق طريقها في اقامة بعض المشاريع الانتاجية برغم المضايقات التي لاقتها من اعوان السلطة ، ولقد بقى وضع الصناعة في قطاع الدولة على وضعه المتردي ايضاً حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية ولغاية تأسيس مجلس الاعمار ، حيث كان الوضع المادي للدولة العراقية في وضع متردٍ ولكن الشئ اللافت للنظر انه في بداية الخمسينيات للقرن الماضي لوحظ ان حجم رؤوس الاموال في القطاع الصناعي الخاص نمت بشكل اكبر وبوتيرة اسرع من حركة الاستثمار الصناعي للقطاع العام ، مما ادى الى ان يتمتع القطاع الصناعي الخاص بدور الريادة بالرغم من ضعف امكاناته المادية وقد استفاد القطاع الصناعي الخاص من التراكم الرأسمالي في القطاعات الاقتصادية الاخرى.

في منتصف الخمسينيات للقرن الماضي برزت على الساحة الصناعية قوى منظمة ممثلة للقطاع الصناعي الخاص ، اضافة للاحزاب القائمة ؛ الا وهو (اتحاد الصناعات العراقي) كمنظمة ممثلة رسمية للقطاع الصناعي الخاص مدافعة عنه وعن مصالح هذه الطبقة واخذت شكلها القانوني عام ١٩٥٦ جمعت حولها قادة هذا الفكر المتنور كممثل رسمي للبرجوازية الصناعية مدافعاً عن اهدافها ومصالحها الطبقية بوجه الرأسمال الكومبرادوري والاستيرادات المفتوحة من دون شروط وقيود ؛ حيث جاء في صلب اهدافه (ان تصنيع العراق وحماية الصناعات العراقية هما من اهداف اتحاد الصناعات العراقي وهما تتصلان اتصالاً مباشراً بسياسة الاستيراد...) ، وقد طالب الاتحاد بضرورة اشراكه في تشريع القوانين والمساهمة في وضع السياسة الاستيرادية.

والملاحظ ان القطاع الخاص العراقي مر بعمليات مد وجزر في علاقاته مع السلطات القائمة ، تعتمد على فلسفة السلطة الحاكمة في حينها كما حدث بعد ثورة ١٤ تموز الوطنية ، ومنها ما يستند الى المزاجية والاهواء كما حدث في عهد عارف في عمليات التأميمات الاقتصادية لعام ١٩٦٤ قانون رقم (٩٩) ، او كما حدث في العهد الصدامي حيث تصدر قرارات جزافاً ارضاءاً للطبقات الموالية للحكم من طفيلية غريبة عن الصناعة والتي خصخصت فيها كثير من المشاريع الصناعية في نهاية الثمانينيات من غير دراسات واقعية علمية لهذة الخطوة بل لا تعدو ان تكون عملية دعائية لا اكثر ، وما اعقبها من تقلبات حادة شديدة لازمتها ومن ثم النتائج الوخيمة التي نتجت عنها.

وكانت بعد ثورة تموز المجيدة عام ١٩٥٨ بدأت السلطة تأخذ شكلاً تخطيطياً وواقعياً في مجال القطاع الصناعي الخاص والعام فقد قامت بأعطاء دور مهم سياسياً واقتصادياً للطبقة البرجوازية وخاصة الصناعية منها ، فقامت بدعم الصناعة وتقديم التسهيلات لها وقد حدد ابراهيم كبة وزير الاقتصاد في حينه مهام كل قطاع صناعي ، حيث ثم حصر الصناعات النفطية بيد الدولة ، في حين ترك مجال الصناعات الخفيفة والاستهلاكية بيد القطاع الخاص الصناعي العراقي وصولاً الى تأهيل هذا القطاع والتوسع في مهامه. الا ان مسيرة الثورة الاقتصادية لم تكتمل حيث قام انقلاب ٨ شباط عام ١٩٦٣ وتشتت اهداف الثورة وضياع آليات نمو القطاع الصناعي ثم ما اعقبه في الانقلاب الثاني في تشرين الثاني عام١٩٦٣ وصدور مراسيم وقرارات التأميم المشوهة في عام ١٩٦٤ تحت رقم (٩٩) والتي عملت على تحجيم القطاع الخاص الصناعي حيث هبطت نسبة مساهمة القطاع الخاص في رؤوس الاموال الصناعية الوطنية من ٢٥٪ الى ١٣٪ بعد التأميم كما اعقبته قوانين اخرى منها تحت رقم (١٠٤) لتعمل على تحويل الشركات الفردية أو (ذ. م. م.) الى شركات مساهمة يزيد رأسمالها على (٧٠) الف دينار عراقي، وعدم السماح لاي مشروع صناعي ان يزيد راسماله عن (٣٠٠) الف دينار وحصر نشاط القطاع الخاص الصناعي ببعض الصناعات من دون غيرها... واستمر الوضع على ما هو عليه من تخبط هذه المشاريع المؤممة ثم نكول الحكومة بتعهداتها التي اعطتها للعاملين مثل المساهمة في ارباح هذه الشركات المؤممة منذ السنة الثانية والتي كانت نسبتها ٢٥٪، مما ادى الى تعثر هذه المشاريع في كمية الانتاج ونوعيته ، كصناعة الزيوت والصابون والنسيج والجلود والاسمنت وغيرها ، ولحين انقلاب ١٧ -٣٠ تموز ,١٩٦٨

بعدها اخذت الصناعة تأخذ منحى جديداً ، منذ السبعينيات بدأت الخطط الخمسية توضع بدراسة دقيقة لأبتداء دخول كادر علمي من حملة الشهادات والخريجين العديدين من القادمين من البعثات الدراسية خاصة من الدول الاشتراكية وقد اعطيت للصناعة اهمية خاصة في التخصيصات المالية ولربما اكثر من اي نشاط اقتصادي ، فقد خصص للقطاع الصناعي بكلا شقيه العام والخاص ، اكثر من ٣٧٪ من الميزانية الاستثمارية وقد ارتفعت التخصيصات للقطاع الصناعي ففي عام ١٩٧١ كانت (٢٨) مليون دينار عراقي ، ارتفعت عام ١٩٧٧ الى (١٠٢٠) مليون دينار عراقي ، وان مجموع التخصيصات للقطاع الصناعي من عام ١٩٧٠ الى عام ١٩٧٧ بلغت (٢٥٦٧) مليون دينار عراقي ، وان هذه التخصيصات تفوق (٥،٩) مرة مجموع مصروفات القطاع الصناعي طوال الفترات السابقة من عام ١٩٥١-١٩٦٩.

ان حجم القيمة المضافة للقطاع الخاص تفوق كثيرا من الناحية النسبية القيمة المضافة للقطاع الصناعي العام قياسا بحجم الاستثمارات الموظفة في كلا القطاعين ، ومن احدى اهم السمات التي تميزت بها

باسم جميل انطون-نائب رئيس اتحاد رجال الاعمال العراقيين

تلك الفترة بروز الدور المهم للقطاع المختلط ، وتأسيس العديد من الشركات الصناعية التي تميزت بكونها تجمع بين مزايا القطاعين الخاص والعام في الادارة.

ثم تتابعت احداث جسام أثرت في النشاط الصناعي في العراق بانواعه الثلاثة العام والمختلط والخاص في ضوء الواقع الحالي وما مر به الاقتصاد العراقي في عهد الثمانينيات والتسعينيات من عسكرة الاقتصاد العراقي ، وضخ اموال كبيرة لشراء الاسلحة لخوض الحروب ، وتصاعد ديون العراق الخارجية ، وما اصاب الاقتصاد منذ اجتياح الكويت وفرض الحصار الشامل على العراق ، وتجميد امواله الخارجية وشل الصناعة المحلية وتدمير البنية التحتية.

وقد فاقمتها عملية سقوط النظام عام ٢٠٠٣ حيث عمت العراق موجة السلب والنهب وتخريب المؤسسات العامة والصناعية بشكل خاص ، اضافة الى الوضع الامني المتردي وتراجع الخدمات وارتفاع اسعار السلع وازدياد حجم التضخم النقدي وضعف الاداء الاداري وانتشار الفساد المالي وارتفاع كبير في حجم البطالة،امام كل هذا الوضع المتردي اذا لابد من العمل على تفعيل وتنشيط القطاعات الاقتصادية عامة والقطاع الصناعي بشكل خاص ، لما يمتلك العراق من أسس لتطوير هذا القطاع، خاصة الكادر الفني المتمرس لدى وزارة الصناعة ، ومجموعة مؤسسات التصنيع العسكري السابقة ، وبشكل دقيق تفعيل دور القطاع الخاص العراقي وذلك لسرعة تحركه وامكانية تنشيطه لما يتمتع به من مرونة. وأزاء هذه المشاكل واهمية تفعيل دور الصناعة والقطاع الخاص العراقي نتفاجأ بصدور اقرار وثيقة العهد الدولي التي ستكون بمثابة دستور اقتصادي اجتماعي سياسي للعراق ، تجري عملية تهميش واغفال لدور القطاع الصناعي في عملية النهوض في الواقع الاقتصادي ، فما مصير المنشأت الحكومية التابعة لوزارة الصناعة التي يتجاوز عددها (١٩٢) مشروعاً يضاف لها اكثر من (٧٠) مشروعاً تابعة لمنشأت التصنيع العسكري السابق؟ ما مصير العاملين في هذه المنشآت ؟ أنه حقاً موضوع يدعو الى الدهشة والاستغراب أن تهمش القاعدة الصناعية في البلد برغم القناعة بالمساهمة الفعالة للقطاع الصناعي في بناء الدخل القومي العراقي حيث وصلت في فترات الثمانينيات من القرن الماضي اكثر من (١٣٪) في حين قلت هذه المساهمات في عام ٢٠٠٥- ٢٠٠٦ الى اقل من (٥،١٪) وعليه من اجل النهوض بالقطاع الخاص الصناعي والعمل على تفعيل دوره ومساهمته في حل المعضلات الاقتصادية ، لابد للحكومة من ان تقدم على عدة نقاط اساسية وتعيد النظر في وثيقة العهد الدولي ، عبر اعادة دراسة هذه الوثيقة مع المنظمات الاقتصادية الفاعلة للقطاع الخاص من رجال اعمال وصناعيين وغيرهم ... لوضع ظوابط جديدة في الحقل الصناعي لهذه الوثيقة المهمة. كما نقترح لغرض تنشيط دور القطاع الخاص الصناعي ، وتفعيل دوره في حركة السوق.

الشركات الأمنية الخاصة تمنى بخسائر في الأرواح والأرباح

المدى / وكالات

على الرغم مما عرفت عنه الشركات الامنية الخاصة العاملة في العراق من سمعة سيئة تتكسب على حساب الغزو واحتلال البلاد. غير ان عدم وجود مثل تلك الشركات كان سيرفع عدد قوات التحالف في العراق الى معدلات مرتفعة جدا. لكنها اليوم ومنذ أن بلغت ذروة ازدهار اعمالها في ٢٠٠٤ تواجه مخاطر اكبر ومكاسب مالية اقل، بحسب خبراء في الصناعة.

يقول جوناثان غارات، المدير الاداري لشركة ايرانييز التي تستخدم الف موظف امن في العراق، ومعظم عقودها مع الحكومة الاميركية: ان ...الوضع اصبح اكثر خطورة فالتعقيد وعدد الهجمات يزداد، فضلا عن ان مستوى المعلومات التي يعرفها الارهابيون عن انشطتنا ارتفع ايضا، وعلى مدى ٤ اعوام نجح المتمردون في رصد الطريقة التي تدير بها الشركات الامنية الخاصة انشطتها وبالتالي عملوا على تعديل عملياتهم تباعا.

ونتيجة لذلك، عمدت تلك الشركات الى نصح زبائنها بعدم السفر الى العراق الا عند الضرورة، كما حرصت على تجنب العمل ضمن اسلوب ونمط واحد لا يتغير وسفر في اوقات متغيرة واستخدام طرق مختلفة بسيارات مختلفة. ومع تزايد المخاطر اكثر فأكثر، اصبح العمل اقل ربحية ايضا، على حد قول مسؤولين في بعض الشركات، اذ يقول احدهم ...اعتقد ان السوق تتقلص. الآن سوق الشاري على صعيد من يشتري الخدمات وصعيد من يبحث عن عاملين...ويعد تقلص عقود الحكومة الاميركية العامل الرئيسي وراء تراجع السوق فضلا عن ان عقود الحكومات الاخرى والقطاع الخاص تراجعت هي الاخرى مع ارتفاع وتيرة العنف.

وتتباين التقديرات في شأن عدد الشركات الامنية الخاصة العاملة في العراق. ومع ذلك، فانه من المرجح تراجع الرقم عن ٢٥ الف شركة وفقا لتقديرات العام الماضي. في حين يقدر عدد المتعهدين الاجانب بمن فيهم الموظفون غير العاملين في الشركات غير الامنية ومن قتل في حوادث بالمئات.

يقول لاكلان مونرو، رئيس العمليات في بلو هاكل البريطانية: ...المخاطر التي يتعرض لها المتعهدون الاجانب والمحليون ازدادت العام الماضي. ومما فاقم من سوء الوضع اختراق المتمردين لقوات الشرطة في انحاء البلاد...

مـذكـرة تـدعـو بغـداد إلى إدارة الـنفـط بعيـداً عـن الـسيـاسـة

المدى / وكالات

في غمرة التداولات بشان، قانون النفط والغاز رفع الخبير في قطاع النفط والغاز حميد ضياء جعفر مذكرة الى رئيس الجمهورية جلال طالباني والى لجنة النفط والطاقة التابعة لمجلس الوزراء، اعتبر فيها أن الاستثمارات المالية في الصناعة النفطية ومعدلات الإنتاج السنوية للغاز والنفط لا تتناسب مع حجم الاحتياط العام لهذه الثروة، خصوصاً أن العراق يملك، بحسب تقدير الخبراء ثاني أكبر مخزون من الاحتياط النفطي العالمي.

وطرح جعفر اقتراحات لردم الهوة بين الاحتياطات المكتشفة وبين عمليات التنظيم والرقابة والتصدير، منها أن استخراج الثروات النفطية يهدف الى تفادي الهدر، بما في ذلك منع التسرب من خطوط الأنابيب، والصيانة المثلى للطاقة في المكمن النفطي بأساليب مثلى في الصناعة النفطية ولإدارة شبكة الأنابيب.

كما شدد على أن تُطبِّق شركة النفط الوطنية العراقية وحاملو تراخيص التنقيب والإنتاج الآخرين آخر ما توصلت اليه تكنولوجيات الحقول النفطية وعملياتها، التي تؤدي الى الاستخلاص الأمثل من المكمن المنفرد أو مجموعة المكامن. وأن تكون خطة تطوير الحقل مبنية على التحريات الكاملة لبدائل استراتيجيات الاستخراج لاختيار الحل الذي يجمع بين المستوى الأعلى لاستخلاص البترول مع مستويات مرتفعة مقبولة من الإنتاج وبكلفة متدنية.

وفي ما يتعلق بخطوط الأنابيب الرئيسة، رأى جعفر أن شركة النفط الوطنية العراقية أو أي شركة متخصصة أخرى تؤسس لهذا الغرض تملك جميع خطوط الأنابيب الرئيسة، وتنشئ الشركة التابعة لها خطوط الأنابيب وتشغلها. على أن تعمل الوزارة بالتعاون مع شركة النفط الوطنية العراقية وبالتشاور مع المشغلين المعنيين، على ضمان تصميم شبكة خطوط الأنابيب الرئيسة وتشغيلها وصيانتها بالشكل الأمثل، والعمل على تطويرها وزيادة استيعابها بحسب الحاجة.

واشترط أن يخضع إنشاء خط أنابيب رئيس وتشغيله، أو تعديله لموافقة الوزارة. وإذا تولت الشركة المتخصصة التي تلعب دور الناقل، العمل المقترح بالمشاركة مع أشخاص عراقيين أو أجانب، فيستوجب إرفاق الاتفاق المعقود بين الأطراف بخطة تطوير خط الأنابيب الرئيس، على أن يحدد الاتفاق شروط التمويل والتنفيذ وبدائل الاستخدام وتشغيل خط الأنابيب الرئيس الجديد أو المعدل.

واكدت الانباء انه في مجال استغلال الغاز، أكد جعفر في اقتراحاته وجوب التعامل مع الغاز على أنه مصدر بترولي مهم وتتزايد أهميته في التنمية الاقتصادية في العراق ومنطقة الشرق الأوسط. لذا رأى أن من الواجب استغلاله ليعطي عائدات إضافية بتحسين استخلاص النفط من خلال حقن الغاز في المكامن المناسبة، واستغلال الغاز في توليد الطاقة، وفي الصناعات البتروكيمياوية والكيمياوية، واستعماله في الاستخدامات المنزلية وفي العمليات الصناعية والتصنيع، وللتصدير و استبدال الوقود السائل به.

اما في مجال حل النزاعات، إذ لفت جعفر الى أن أي نزاعات قد تنشأ حول هذا القانون وأنظمة العمليات النفطية وترتيبات العقود وشروطها وتطبيقها تجري محاولة لحلها بحسن نية بالتفاوض بين الأطراف المعنيين. وفي حال عدم التوصل الى حل بالاتفاق يُحال الموضوع على الوزير لحله من خلال المناقشات مع المسؤولين الكبار من حاملي التراخيص المعنيين، وفي حال تعذر التوصل الى حل من خلال هذه المناقشات، يجوز عندها تحويل الموضوع أو النزاع الى التحكيم أو الى السلطات القضائية المختصة. وفي حال كان النزاع يتعلق بمسألة فنية أو هندسية أو تشغيلية أو حسابية للعمليات النفطية، يمكن أن يخضع للحل من جانب خبير في الحقل المعني، عندها يجوز للأطراف رفع النزاع الى خبير فني مستقل لإصدار توصيته حول حل هذا النزاع، وإذا لم يقبل أي طرف بتوصية الخبير يجوز لهذا الطرف المباشرة في إجراءات التحكيم.

من ضمنها شركة ((كورك))

وزارة المالية تدرس اجراءات المزاد الخاصة بالهاتف النقال

بغداد / كريم السوداني

عقد وزير المالية باقر جبر الزبيدي اجتماعا" موسعا" للجنة الخاصة بدراسة موضوع الهاتف النقال في العراق والذي ضم السادة محمد توفيق علاوي وزير الاتصالات ورائد فهمي وزير العلوم والتكنلوجيا وشيروان الوائلي وزير الامن الوطني وفاضل محمد جواد مستشار دولة رئيس الوزراء.

وجرى خلال اللقاء استعراض نشاط الهيئة بصدد اجراءات المزاد الخاصة بالهاتف النقال ودراسة الجدول الزمني بشأن اجراءات المزاد وقواعده والقرارات الواجب اتخاذها بشأنها.

كما جرت مناقشة وضع شركة ((كورك)) القانوني الخاصة بالهاتف النقال في اقليم كردستان وملاحظات وزارة الاتصالات بشأن مسودة عقد التراخيص وردود الهيئة عليها.

بعدها جرت مناقشات مستفيضة بشأن اقرار مسودة عقد الترخيص هذا ويذكر ان اللجنة عقدت عدة اجتماعات لهدف الوصول الى افضل النتائج التي تسهم في تحسين اداء الهاتف النقال وسبل تقديم افضل الخدمات للمواطنين

مـزاد بيـع وشراء العـملات الأجـنـبيـة

بغداد/المدى

تم افتتاح المزاد اليومي الواحد والاربعين بعد التسعمائة لبيع وشراء العملة الأجنبية في البنك المركزي العراقي ليوم الخميس الموافق٢٠٠٧/٦/٧ وكانت النتائج كالآتي:

التفاصيل	
عدد المصارف المساهمة في المزاد	١٧
السعر الذي رسا عليه المزاد بيعاً دينار/دولار	١٢٦٠
السعر الذي رسا عليه المزاد شراء دينار/ دولار	
المبلغ المباع من قبل البنك بسعر المزاد-دولار	١٠٤,٣٥٥,٠٠٠
المبلغ المشترى من قبل البنك بسعر المزاد دولار	
مجموع عروض الشراء - دولار	١٠٤,٣٥٥,٠٠٠
مجموع عروض البيع - دولار	

١- علما ان :-
أ - سعر البيع للحوالات (١٢٥٩) دينار/ حوالات .
ب- سعر البيع النقدي (١٢٧١) دينار/ دولار .
٢- الكمية المباعة نقدا بمبلغ (١٨,٥٤٥,٠٠٠) دولار وحوالات بمبلغ (٨٥,٨١٠,٠٠٠) دولار.

١٦٨ مليون دولار سنوياً لاستيراد الكهرباء من دول الجوار

بغداد / المدى

اعلنت وزارة الكهرباء بانها تسدد شهرياً اكثر من ١٤ مليون دولار لاستيراد ٣٠٠ ميغاواط من الكهرباء من تركيا و ايران لتغذية جزء من محافظات المنطقة الشمالية و محافظة ديالى، فيما عبر عدد من خبراء الوزارة عن استيائهم لهدر هذه المبالغ التي تضطر الوزارة لتسديدها. و قال مصدر مسؤول في وزارة الكهرباء ان الوزارة اضطرت لاستيراد هذه الكميات، و ذلك لمحدودية انتاج الطاقة الكهربائية في المحطات القائمة في البلاد التي تسعى الوزارة لزيادتها من خلال عمليات اعادة التأهيل و اضافة الوحدات التوليدية الجديدة، و اشار الى انه برغم التكاليف المرهقة لاستيراد الكهرباء فان الوزارة تعتزم حالياً استيراد ٢٠٠ ميغاواط اضافية من الجانب الايراني لتغذية جزء من حاجة محافظة البصرة، فيما اوقفت استيراد الطاقة الكهربائية من الجانب السوري و ذلك لارتفاع اسعارها. و الجدير بالذكر ان الكلفة السنوية لاستيراد الكهرباء من دول الجوار تبلغ ١٦٨ مليون دولار.